



جانب من الندوة



عروض الافلام

هو حي سكني يماثل الكثير من الاحياء السكنية في اطراف بغداد والمحافظات الاخرى والتي يقطنها الفقراء والمعوذون . بعضها يدخل ضمن التصاميم الاساسية للعاصمة والمحافظات، والبعض الاخر نشأ عشوائيا من دون سابق تخطيط، بل هو من الافرزات التي اعقبت الاطاحة بالنظام السابق.

بغداد / شاكر المياح

تصوير /سعد الله الخالدي

في ندوة لمركز البحوث البيئية - الجامعة التكنولوجية

الزحف العمراني على المناطق الخضراء .حي طارق النموذج

رسالة من المستقبل عن بيئة الحاضر!

يمكن ان تحول الحي الى مجتمع مدني كالخدمات البلدية والصحية والترفيهية، ففي الوقت الراهن لا يوجد فيه متنزه ولا حديقة ولا مدارس ولا خدمات صحية، ففي العام الماضي جمعوا كرفانات في مساحة من الارض واستخدموها كمدرسة ولم تنجح التجربة، وبعد مدة اخفقت هذه الكرفانات بطريقة غامضة. ما نشاهده اليوم في حي طارق بمنطقة الأورفي، غير ان قناة الشرطة شطرتها الى شطرين. الاول دخل ضمن التصميم الاساسي لمدينة بغداد والثاني خارج هذا التصميم تم تقسيمه الى قطع بمساحات واسعة (٨٠٠ - ١٤٠٠ متر مربع) كل قطعة تسكنها اكثر من ست عوائل، وهناك عراقيل كثيرة تواجه عمليات انتقال الملكية الا انشأ تراعى الجانب الانساني في تسجيلها خلافا للضوابط القانونية، لان تقسيم افراز هذه القطع يتسمان بشكل عشوائي، وهناك تجاوز كتيف على الاراضي الزراعية في المنطقة المجاورة لحي طارق وهي ذات كثافة سكانية مساوية لسكان الحي (٦٠ - ٧٠) الف مواطن، وهناك مدرسة تابعة لتربية مدينة الصدر جرى التجاوز عليها من قبل بعض المواطنين، وسبق وان تعرض معلم الغاز في المنطقة الى حراق عديدة نتيجة استهدافه بقذائف الهاون.

الايوب للاستثمار الفاسد، وليس الاستثمار الايجابي والمخصص للتنمية المستدامة الذي كان باستطاعته جعل افريقيا جنان للغة على الارض. ثم تحدثت عن التنمية المستدامة وكيفية تحقيقها في مشروع البحث الذي يستهدف (حي طارق) مشيراً الى اهمية اشراك مواطني الحي في هذا المشروع مدنياً بالتعاون الجاد مع المؤسسات الرسمية في الحي. وحذر الخطيب من ان العراق سيصبح ذات يوم كإفريقيا الا اذا احسن التخطيط ووجهنا طاقاتها نحو التنمية المستدامة ووضعنا امام عيننا المستقبل ومعطياته.

معاناة اهالي حي طارق

بعد ذلك تحدث ممثل المجلس البلدي لحي طارق (غازي الدراجي) قائلاً: كثيرة هي مشكلات ومعاناة سكان هذا الحي اخفها وطأة هي انعدام الخدمات بشكل كامل، ناهيك عن قدم الشبكة الكهربائية وتلف خطوطها الناقلة واعوجاج اعمدها وبسببها يموت العديد من طلبة المدارس نتيجة تعرضهم للصعقات الكهربائية التي تحدثها الاسلاك المقطوعة التي تتدلى من الاعمدة، وفي الحي مدرستان بدوام ثاني وثلاثي ومعدل اعداد الطلبة يربو على ١٥٠٠ طالب في كل دوام وفيه مستوصف واحد فقط؛ اما معاون مدير عام بلدية الصدر الاولى فقد أكد على ضرورة تهيئة المستلزمات الضرورية التي

اخر، قلت لهم ما الفرق بيني وبينكم؟ قالوا ارجع الى اسلافك هم عندهم الخير، صاحب هذه الرسالة له الحق في ان يسألنا: ماذا فعلتم بمواردكم الطبيعية؟ وماذا وفرتم لي منها؟ وهنا يقصد بالموارد الطبيعية ليس النفط وحده بل تشمل، التربة، والارض والزرع والماء والانهر وكل ما موجود في الحياة وجميع المعادن الموجودة فوق وتحت سطح الارض، وكل شيء طبيعي، والعدالة والقانون.

ومن حقه ايضا ان يسألنا ويحاكنا: لماذا سلمتموني الوطن ارضاً قاحلة؟ لم خربتم الانهار وقضيتكم على مخلوقاتنا؟ ثم عرض الباحث تقريرا اعده احدى الجامعات الاميركية عن افريقيا التي كانت يوماً ما اغنى القارات ففيها الذهب والفضة والبلاتينيوم والمغنيز والماس والكوبالت والنفط والغاز الطبيعي والحديد والنحاس والفضة والانهيار العظيمية والثروات الطبيعية الهائلة غير انها اصبحت اليوم افقر القارات تفقت بسكانها الامراض والمجاعات البحث عزا الامر الى سببين الاول هو: لاستثمار الفاسد بين الشركات وزعمات بلدانها الذين كانوا يتلقون عمولات من تلك الشركات (فساد، رشوة، سوء ادارة) والسبب الاخر هو: العوامل الخارجية والداخلية العوامل الخارجية لحقيقة انها جزء من البشرية ولا بد ان لا تكون عبئاً عليها، والداخلية لما تخلوا عن افريقيا وشرعوا

في منطقة المشروع المخطط له. من اجل تحسين الظروف المعيشية للمجتمع القاطن في هذه المنطقة التي يجب ان تكون ذات بيئة نظيفة تستعمل على هواء نقي وفيها متنفس للناس وضمان لحقوق الاجيال المقبلة. موضحاً ان افضل موازنه حققها العراق والتي بلغت في حينها عشرة مليارات دولار كانت في عام ١٩٨٠، والان موازنة الدولة ٨٠ مليار دولار، اي ما يوازي ثمانية اضعاف تلك الموازنة غير انها تفقر الى التخطيط السليم والتخصيصات الصحيحة التي تنسب في هدر الاموال بشكل عبثي وضياع حقوق المواطنين، ولذلك سنستغل الحياة رتيبة كما هي عليه منذ اربعة عقود.

الموارد الطبيعية والاجيال المقبلة

بعد ذلك تحدث الباحث (مقداد الخطيب) مستعينا بألمة العرض عن البيئة والتنمية المستدامة قائلاً: نحن ببساطة نتسائل، هل بإمكاننا ان نصنع من حي طارق نموذجا للاحياء الاخرى ام لا؟ وكيف وبأي الوسائل؟ ابتداءً هناك رسالة وردت من المستقبل الجهول تقول: انا من احبايكم رصدتم منذ زمن بعيد واسالكم انتم اعماي واخواني، انا ارفعكم على معلقة شجرة عائلي التي تحمل جميع الاسماء، جنتكم اشكو الكم فقري وقلة حيلتي فان العراق بات بلا عشب ولا شجر، والماء امسى سقر، فيما الآخرون مرفهون مرفهون ممنوعون مترفون في بلاد

عليه لتطويره او لاولد من الزحف العمراني على المناطق المزروعة او تلك الاراضي المفرزة لتكون مناطق خضراء، لان المشكلات البيئية في العراق لا حصر لها فكيف نستطيع بوصفنا متخصصين بيئيين ان نحسن ونطور بيئة العراق؟ مع ان هناك مفهوم خاطئ للبيئة، فعندما نتحدث عنه يتبادر لذهن المتلقي ان هناك تلوثاً في المياه والهواء والتربة، في حين ان المفهوم الحديث للبيئة يعني بالانسان والموارد وكيفية تسخيرها لخدمته، ومن هنا نشأ مفهوم الاتصال البيئي، الذي يعزز ويطور ويرتقي بالوعي البيئي ويعمل على نشره بين الناس، ومحاولة تأسيس مشاريع بحثية لها صلة مباشرة بحياتهم. موضوعة الاتصال البيئي حيوية ورئيسية وهذا اللقاء هو احد اوجه هذا الاتصال الذي من خلاله نستطيع اختيار عينة من منطقة نخترها لتكون مشروع بحث علمي يسهم فيه المواطن بغاؤه البحث ليخرج بنتائج ميدانية حقيقية، هذه العينة من مختلف الشرائح والقيادات الاجتماعية، لتكون خطوة على الطريق الصحيح لبناء دولة عراقية سليمة، باإفادة من التجارب العالمية في هذا المضمار. فعندما يفكرون في مشروع ما فاول ما يفكرون هو اشراك الناس فيه والاستئناس بآرائهم ومقترحاتهم، لان المشروع لو خدمتهم ومن خلال توضيح اهمية مفهوم التنمية المستدامة في حياتهم حينما تستخدم الموارد المتاحة

حتى طارق الذي يقع شمال شرق العاصمة، خلف السدة الترابية انموذج صارخ لهذه الاحياء، ان يشترط الى شطرين، اولهما ضمن التصميم الاساسي، والاخر نما وتوسع مثل (زهرة النيل) . ولتعزيز العلاقة بين الجامعات والمجتمع باعتبارها ملية لاحتياجاته، نظم مركز البحوث البيئية التابع للجامعة التكنولوجية ندوة تحت عنوان (الزحف العمراني على المناطق الخضراء وتأثيراته البيئية - حي طارق انموذج) في مبادرة هي الاولى من نوعها لوضع البحث العلمي في خدمة المجتمع.

الوعي والاتصال البيئي

وللتساوق مع الواقع المعيشي ميدانيا بدأ المركز ب (حي طارق) باعتباره انموذجاً لإجراء البحوث العلمية التي من شأنها النهوض والارتقاء بهذا الحي وانتشاله من مؤسسه من خلال اشراك ابناءه ومواطنيه في انجاز البحث العلمي الذي يستهدف اولا تحسين بيئته وواقع الراهن وترسيخ وتعزيز الوعي البيئي لسكانه، بداية تحدث الباحث الدكتور (عبد الحميد محمد) موضحاً للحاضرين الغرض من اقامة هذه الندوة واهدافها قائلاً: الزحف العمراني على المناطق الخضراء في بغداد ظاهرة تهدد العاصمة بغداد بيئياً وصحياً ولهذا اخترنا حي طارق انموذجاً للاحياء الاخرى التي انشئت بذات الطريقة، ليكون مادة للبحث الزم اجراؤه

على خلفية قرار محافظة النجف بمنع تداول وتناول وتميرير الخمر

ماهي حدود صلاحيات مجالس المحافظات؟



دايت كل التشريعات الوضعية والسماوية على احترام حرية الانسان واكدهته وتشريعات تصيلية، فصلت فيها ما يتعلق بحق الدولة وحق المواطن والواجبات المترتبة على كليهما. وكانت وثيقة حقوق الانسان التي صدرت قبل اكثر من خمسين سنة قد أكدت على ان البشر متساوون في الحقوق والواجبات ولهم الحرية في اختيار ائهم مالم يضر بالآخر. رغم هذه المسلمات في الحقوق والواجبات الانسانية الا اننا نضاج بين فترة واخرى بصور تصورية او (قوانين) من مجالس المحافظات تمس بهذه الدرجه او تلك المسلمات الحقوقية للانسان، باختلاف وجهات النظر حول هذا القرار او ذلك. ومن اوجه الاختلاف الصلاحيات الممنوحة لمجالس المحافظات وتقاطعها مع صلاحيات مجلس النواب.

الوقف الشيعي: يعتمد على الوضع الخاص في المحافظة

سليم عبد الله: لانريد القرارات ان تكون شعارات وحكايات لبيان موقف محدد

طارق حرب: القرار من صلاحيات مجلس النواب ونتساءل ان كان التوقيت لأغراض انتخابية؟

جلال الدين الصغير: هذا التشريع سوف لن ينهي مشكلة تناول وبيع الخمر ولا حتى بشكل سري الا بالشدّة

الوقف السنّي: العقوبة ٨٠ جلدة للمخالف

واثل نعمه - ايتاس طارق

من الخمر، او اتباع اي وسيلة ترويجية ومنع منح ترخيص بضان لك ويطلب كل ما ذكر حرفياً.

دواع الانتخابية

الخبر القانوني طارق حرب اوضح رأيه في هذا الموضوع بالقول ان العراقيين قد جعلوا منذ فطرتهم على ان يحترموا المناطق المقدسة ولم يبق احد في يوم من الايام وفي اي حقبة زمنية يتم تداول الخمر او بيعه في النجف او احد الاماكن المقدسة في العراق، وحتى كبار السن لم ينكرو يوماً ان حجر اجد وتداول الخمر او تناوله في هذه الاماكن التي تحمل قدسية كبيرة لدى نفوس العراقيين.

وفيما يخص الجانب القانوني قال: نستوريا لا يمكن ان يعدل اي قانون الا بقانون اخر اتحادي، وأن القانون الذي استند اليه مجلس المحافظة هو قانون صدر من قبل مجلس قيادة الثورة الممثل سنة ١٩٩٤ ومنع تداول الخمر في (البيارات) او في الشارع، وحرص تداولها في المحال بيع الخمر في الاماكن المقدسة، ولكن هناك عرف عام متداول بين الناس بحرمة التعامل بالخمر في الاماكن المقدسة ولم يذخر في الدستور ان هناك منطقة مقدسة بل اكد على احترام الاماكن المقدسة بشكل عام، وأضاف: ورغم صدور هذا القانون الا انه في الواقع لم يفتح اي محل لبيع الخمر ولم تحدث ولا حالة تذكر في هذا الصدد، اذا فلماذا اختار هذا التوقيت؟ هل هو للدعاية الانتخابية ام ماذا؟ كما اشار محدثنا بالقول: ان تعديل هذا القانون هو من صلاحيات مجلس النواب وليس

النجف اتخذه لكن هل يستطيع من شرع القانون تطبيقه لان الامر يحتاج الى التطبيق الفعلي والعلمي، وليس ان يصدر قرار من جهة معينة وانتهى وكان الامر هو شعارات وحكايات لبیان موقف معين، انما التطبيق هو الفعلي في اتخاذ وتنسيق اي قانون وطرق تساعد على تنفيذه حرفياً وان لا يؤجل حتى اشعار اخر.

خلفيات القرار

وقد صرح مصدر امثي في محافظة النجف رفض ذكر اسمه..... ان اصدار هذا القرار بسبب الغاء القبض على عدد من مروجي الخمر والابوية المحظور تناولها في المحافظة وبشكل يثير اللقلق بين الاوساط الدينية، وبعد التشاور والاتفاق مع المسؤولين في المحافظة للحد من تقادم المسألة، وامكانية السيطرة على هذه الظواهر السلبية، صدر قرار من مجلس محافظة النجف بمنع تناول وتداول وامرار الخمر من المحافظة ومن يتم الغاء القبض عليه بحال الى المحاكم الجزائية.

الخطوة الاولى

سبق وان صدر قرار قبل عدة اشهر من مجلس محافظة البصرة بمنع تناول وتداول الخمر والمتاجر بها، ثم التراجع عنه بعد حملة اعلامية واسعة شنحتها قوى المجتمع المدني المؤمنة بالحرمان الشخصية، وحسب مصادرنا الخاصة من محافظة البصرة فان النية تجهة، ل طرح مشروع قرار يعيد الحياة للقرار الاول الذي لم تكتب له الحياة.

لا تريد الكلام! والمكان مقدس

بينما علق النائب في البرلمان العراقي خالد شواني عضو في اللجنة القانونية، بيان القرار الذي اصدره مجلس محافظة النجف، هو قانوني فقهياً وشرعياً، واما التطبيق في قانون تنظيم مجالس المحافظات غير المرتبطة بأقليات المرقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨، الذي يقر بان من حق مجالس المحافظات تنظيم شؤون المحافظة لكن بشرط ان لا يتقاطع مع القوانين الدستورية والاحادية. اما فيما يتعلق بقرار مجلس محافظة النجف بمنع الاجتار وتناول الخمر، أكد شواني: ان القرار له جوانب متعددة لا نريد التكلم عنها؛ ومن يريد الاعتراض على اي قانون فإن له حق الاعتراض والشكوى لدى المحاكم المختصة اذا كان يعارض اصداره القانون والدستور العراقي.

اما النائبة ايمان الاسدي عضو في اللجنة القانونية ايضا وقالت: محافظة النجف من المحافظات التي لها قدسية دينية خاصة، الامر ان يتطلب اصدار مثل تلك القرارات التي تحافظ على التركيبة الاجتماعية وتقاليدها، ولا ريب في ذلك لان الامر لا يتناهي مع القوانين والدستور فيالعكس من حيث ضمانتها قانوناً من مجالس المحافظات اعطى الحق القانوني لرئيس المجلس وعضائه في اتخاذ قرارات تخدم المصلحة العامة والمواطن من دون التمييز بين الفئات.

التطبيق هو الفيصل

بينما يرى النائب سليم عبد الله: ان هذا التشريع المتضمن المنع وتحريم التعامل بالخمر باي شكل كان في محافظة النجف بالذات من حق محافظة

المعامل الخاصة بالكحول واخفقت بعد ذلك المحال التي تباع هذه المادة، حتى تحسن الوضع الامني في الستينين الماضيتين قاعد افتتاح المحال (البيارات) من جديد.

وفيما يتعلق بقرار مجلس محافظة النجف بحظر تداول وتناول الخمر في المحافظة، فان القرار باعتقادي يوافق التشريعات النافذة والتي جاءت في قانون تنظيم مجالس المحافظات غير المرتبطة بأقليات المرقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨، الذي يقر بان من حق مجالس المحافظات تنظيم شؤون المحافظة لكن بشرط ان لا يتقاطع مع القوانين الدستورية والاحادية. اما فيما يتعلق بقرار مجلس محافظة النجف بمنع الاجتار وتناول الخمر، أكد شواني: ان القرار له جوانب متعددة لا نريد التكلم عنها؛ ومن يريد الاعتراض على اي قانون فإن له حق الاعتراض والشكوى لدى المحاكم المختصة اذا كان يعارض اصداره القانون والدستور العراقي.

اما النائبة ايمان الاسدي عضو في اللجنة القانونية ايضا وقالت: محافظة النجف من المحافظات التي لها قدسية دينية خاصة، الامر ان يتطلب اصدار مثل تلك القرارات التي تحافظ على التركيبة الاجتماعية وتقاليدها، ولا ريب في ذلك لان الامر لا يتناهي مع القوانين والدستور فيالعكس من حيث ضمانتها قانوناً من مجالس المحافظات اعطى الحق القانوني لرئيس المجلس وعضائه في اتخاذ قرارات تخدم المصلحة العامة والمواطن من دون التمييز بين الفئات.

الخطوة الاولى

سبق وان صدر قرار قبل عدة اشهر من مجلس محافظة البصرة بمنع تناول وتداول الخمر والمتاجر بها، ثم التراجع عنه بعد حملة اعلامية واسعة شنحتها قوى المجتمع المدني المؤمنة بالحرمان الشخصية، وحسب مصادرنا الخاصة من محافظة البصرة فان النية تجهة، ل طرح مشروع قرار يعيد الحياة للقرار الاول الذي لم تكتب له الحياة.

لا تريد الكلام! والمكان مقدس

بينما يرى النائب سليم عبد الله: ان هذا التشريع المتضمن المنع وتحريم التعامل بالخمر باي شكل كان في محافظة النجف بالذات من حق محافظة